الأمم المتحدة A/AC.105/L.281/Add.5

الجمعية العامة

Distr.: Limited
9 June 2011
Arabic
Original: English

لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية
الدورة الرابعة والخمسون
فيينا، ١-١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

مشروع التقرير

الفصل الثاني

التوصيات والقرارات

هاء- الفوائد العرضية لتكنولوجيا الفضاء: استعراض الحالة الراهنة

١- نظرت اللجنة في بند جدول الأعمال المعنون "الفوائد العرضية لتكنولوجيا الفضاء: استعراض الحالة الراهنة"، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٩٧/٦٥.

٢- وتكلّم في إطار هذا البند ممثّل كلٍّ من ألمانيا والهند واليابان والاتحاد الروسي والولايات المتحدة.

٣- واستمعت اللجنة إلى العروض الإيضاحية التالية:

(أ) "الوكالة الفضائية الشيلية: الأنشطة والتعاون الدولي في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١"، قدَّمه ممثّل شيلي؛

(ب) "الخدمات العالمية المستمرّة للساتل RESOURCESAT-2 في مجال رصد الأرض"، قدَّمه ممثّل الهند.

٤- وأُتيحت للجنة نشرة *Spinoff 2010* التي قدَّمتها الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) التابعة للولايات المتحدة.

090611 V.11-83586 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

٥- وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات التي قدَّمتها الدول بشأن ممارساتها الوطنية المتعلقة بالفوائد العرضية لتكنولوجيا الفضاء، التي أفضت إلى اعتماد استراتيجيات لإدارة تنمية الاقتصادات الإقليمية، وكذلك إلى ظهور ابتكارات مفيدة في العديد من المجالات العلمية والعملية للمجتمع المدني، ومنها الطب والبيولوجيا والكيمياء وعلم الفلك والزراعة والطيران والنقل البرّي ومكافحة الحرائق وحماية الطبيعة والطاقة.

٦- وأحاطت اللجنة أيضا علما بالمشاريع الجاري تنفيذها على متن محطة الفضاء الدولية، والرامية إلى تطوير شتّى التطبيقات العملية لفائدة المجتمع المدني، من قبيل أدوية علاج مرض الأيدز، والتهاب الكبد، وإنتاج أشباه الموصلات ومنتجات موجّهة للزراعة.

٧- واتفقت اللجنة على أنَّ الفوائد العرضية لتكنولوجيا الفضاء تشكِّل محرّكا قويا للابتكار التكنولوجي والنمو في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات على السواء وأنَّه يمكن الانتفاع من تطبيقها في تحقيق أهداف اجتماعية وإنسانية، وفي تطوير البنى التحتية الوطنية للاتصالات كما يمكن تطبيقها في مشاريع أخرى ترمي إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة.

٨- واتفقت اللجنة على أنَّه ينبغي الترويج للفوائد العرضية لتكنولوجيا الفضاء لأنها تعزِّز التكنولوجيات الابتكارية، وتسهم بذلك في النهوض بالاقتصادات وتحسين نوعية الحياة.

٩- ولاحظت اللجنة أنَّ الحكومات قد نجحت في إشراك القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية في مشاريع شتّى تتعلق بالفوائد العرضية لتكنولوجيا الفضاء.

زاي- الفضاء والمياه

١٠- نظرت اللجنة في بند جدول الأعمال المعنون "الفضاء والمياه"، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٩٧/٦٥.

١١- وتكلّم في إطار هذا البند ممثّل كلٍّ من ألمانيا وإندونيسيا وبولندا النمسا ونيجيريا والهند واليابان. كما أدلى بكلمات متصلة بهذا البند خلال التبادل العام للآراء ممثّلو دول أعضاء أخرى وممثّل كولومبيا نيابةً عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأدلى بكلمة في إطار هذا البند أيضا المراقب عن الاتحاد الدولي للملاحة الفضائية.

١٢- واستمعت اللجنة إلى العروض الإيضاحية التالية:

(أ) "رصد الفيضانات التي وقعت في باكستان في عام ٢٠١٠ باستخدام معدات فضائية"، قدَّمه ممثّل باكستان؛

(ب) "الاستفادة من الفضاء والمياه في تعزيز الزراعة في الهند"، قدَّمه ممثّل الهند؛

(ج) "دعوة إلى تقديم الترشيحات لنيل جائزة الأمير سلطان بن عبد العزيز العالمية للمياه في دورتها الخامسة"، قدَّمه المراقب عن مجلس الجائزة.

١٣- وفي سياق المناقشات، استعرضت الوفود الأنشطة الوطنية والتعاونية المتعلقة بالمياه حيث قدَّمت أمثلة للبرامج الوطنية والتعاون الثنائي والإقليمي والدولي في هذا الشأن.

١٤- ولاحظت اللجنة بارتياح أنَّ الجمعية العامة في قرارها ٢١٧/٥٨ قد أعلنت الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ عقدا دوليا للعمل بشأن "الماء من أجل الحياة"، وهذا أمر ينِمّ عن تنامي الوعي والاهتمام بالمسائل المتعلقة بالمياه. ولوحظ أيضا أنَ حفظ الموارد المائية واستخدامها استخداما سليما يتَّسمان بأهمية بالغة لاستدامة الحياة على كوكب الأرض. وفي هذا الصدد، يمكن أن تعزِّز البيانات المستمدَّة من مصدر فضائي مختلف الصلات القائمة بين حالة الموارد الطبيعية وفرص كسب الرزق.

١٥- ولاحظت اللجنة أنَّ البيانات المستمدَّة من مصدر فضائي تُستخدم استخداماً واسعاً في إدارة المياه وأنَّ تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاته، إلى جانب التكنولوجيات غير الفضائية، تؤدّي دوراً هاما في معالجة معظم المسائل المتعلقة بالمياه، بما في ذلك فهم الدورات المائية في العالم ورصدها، ورصد كوارث الفيضانات والجفاف والزلازل وتخفيف آثارها، وتحسين دقّة التنبّؤات وصدورها في الوقت المناسب.

١٦- ولاحظت اللجنة كثرة عدد المنصّات الفضائية التي تُعنى بالمسائل المتصلة بالمياه، بما فيها المنصّات التي توفِّر مساهمات في مرحلة التخطيط والمرحلة النظرية. وأشارت إلى أنَّ البيانات التي تجمَّع بواسطة هذه الأجهزة تنطوي على إمكانية كبيرة لتوسيع نطاق استخدام تطبيقات تكنولوجيا الفضاء لمعالجة المسائل المتصلة بالمياه في كوكب الأرض.

١٧- ونوَّهت اللجنة أيضا بنجاح مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الثاني حول استخدام تكنولوجيا الفضاء في إدارة المياه، الذي عُقد في بوينس آيريس، في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١١، والذي اشترك في تنظيمه كل من برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية، ووكالة الفضاء الأوروبية، وجائزة الأمير سلطان بن عبد العزيز العالمية للمياه واستضافته حكومة الأرجنتين. ولوحظ أنَّ من المزمع عقد المؤتمر المقبل من سلسلة هذه المؤتمرات في عام ٢٠١٣.

١٨- واتفقت اللجنة على إدراج الموضوع الخاص "الفضاء وتدبير النظام البيئي" لكي يُنظر فيه في إطار هذا البند في دورتها الخامسة والخمسين، التي ستُعقد في عام ٢٠١٢، وذلك بغية إجراء مداولات بشأن الأثر الإيجابي الناشئ عن التعاون بين مقدِّمي التكنولوجيات والخدمات والبيانات المتصلة بالفضاء والمؤسسات الحكومية والحكومية الدولية وغير الحكومية المسؤولة عن حماية النظم البيئية البحرية والساحلية واستخدامها المستدام.

حاء- الفضاء وتغير المناخ

١٩- تناولت اللجنة هذه المسألة في إطار البند المعنون "الفضاء وتغيُّر المناخ" وفقاً للفقرة ٥١ من قرار الجمعية العامة ٦٣/٩٠.

٢٠- وألقى ممثّلو ألمانيا وإندونيسيا والبرازيل والبرتغال وجمهورية كوريا وكولومبيا والمملكة العربية السعودية والهند والولايات المتحدة واليابان وجنوب أفريقيا كلمات في إطار هذا البند. كما أدلى بكلمات متصلة بهذا البند أثناء التبادل العام للآراء ممثّلو دول أعضاء أخرى وممثّل كولومبيا نيابةً عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٢١- واستمعت اللجنة إلى العروض الإيضاحية التالية:

(أ) "النظام الفضائي العالمي لرصد الأنشطة الزلزالية"، قدَّمه ممثّل أوكرانيا؛

(ب) "المساهمة في رصد تغيُّر المناخ من خلال بعثات رصد الأرض التابعة للوكالة اليابانية لاستكشاف الفضاء الجوي"، قدَّمه ممثّل اليابان؛

(ج) "استعراض التأهّب لتغيّرات المناخ على الصعيد الإقليمي (Climate R3)، قدّمه ممثّل أستراليا.

٢٢- ولاحظت اللجنة أنَّ الآثار السلبية لتغيّر المناخ تؤثّر على جميع مناطق العالم وأنها تتجلّى من خلال طائفة متنوّعة من الظواهر مثل الاحترار العالمي، وانحسار الغلاف الجليدي البحري صيفا، وانحسار كتلة الصفائح الجليدية في غرينلاند وكتلة الأنهار الجليدية، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتغيرّات في نظم التيارات الكبيرة في المحيطات والظواهر الجوية البالغة الحدّة أو الشاذّة، كالعواصف والأعاصير المدارية والجفاف ومن خلال العواصف الترابية غير المعهودة في شمال أفريقيا وجنوب غرب آسيا.

٢٣- ولاحظت اللجنة أيضا أنَّ عمليات الرصد العالمية وسيلة مُثلى لمراقبة تغيّر المناخ بدقّة أكبر، نظراً لاتّسام هذه الظاهرة بطابع عالمي. وفي هذا السياق، لاحظت اللجنة أنَّ عمليات

الرصد الفضائية، مستكمَلةً بعمليات رصد أرضية، تُعدّ وسيلة مناسبة تماماً لرصد مختلف مظاهر تغيُّر المناخ والعوامل التي تسهم في ذلك التغيُّر.

٢٤- وأحاطت اللجنة علما بالجهود التعاونية القائمة بين وكالات الفضاء في عدّة بلدان من أجل إطلاق السواتل لرصد المعالم القياسية المتعلقة بتغيُّر المناخ وما ينشأ عنها من آثار، وتبادل المعلومات المستمدّة من عدة سواتل بغية التعمّق في فهم آثار تغيُّر المناخ.

٢٥- ولاحظت اللجنة الجهود التي تبذلها مختلف البلدان لنشر سواتل تحمل على متنها مجموعة متنوّعة من الأجهزة لرصد غازات الاحتباس الحراري والهباء الجوي؛ وتعقّب إزالة الأحراج وتدهور التربة وما ينتج عنهما من تغيُّرات في الكتلة الأحيائية الحرجية؛ ورصد العمليات الجوية مثل التساقطات والسحب والتغيُّرات العالمية في حركة دوران المياه.

٢٦- وذهب بعض الوفود إلى أنَّ التعاون الدولي في مجال الرصد الفضائي للمحيطات والغلاف الجوي والأرض والتفاعلات بين الشمس والأرض، يتَّسم بأهمية أساسية للإسهام في التصدّي للتحديات الناشئة عن تغيُّر المناخ، وذلك نظرا للطابع العالمي لهذا التغيُّر.

٢٧- ورأى بعض الوفود أنَّ تغيُّر المناخ خطر يهدّد أمن الإنسان بما ينجم عنه من آثار في مجال الزراعة تفضي إلى انعدام الأمن الغذائي وتلوُّث مستودعات المياه العذبة الساحلية، وما له أيضا من آثار على محاضن الأنواع السمكية ومناطق تفريخها، ومن خلال تغيُّر الموارد الطبيعية من حيثُ مداها وحالتها.

٢٨- وبيَّن بعض الوفود جهودها في مجال دعم الأنشطة المتعلِّقة بتغيُّر المناخ التي يضطلع بها الفريق المختص برصد الأرض واللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض والمنظومة العالمية لنظم رصد الأرض والنظام العالمي لرصد المناخ.

٢٩- وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أنَّ اللجنة ينبغي أن تنهض بدور أكثر استباقا في الدعوة إلى التعاون الدولي في مجال نشر واستخدام السواتل لتعقّب آثار تغيُّر المناخ وما ينجم عنه من كوارث.

٣٠- وأُعرب عن رأي مفاده أنَّ استخدام المعلومات الفضائية قد أتاح للحكومات صقل سياساتها المتعلقة بتدبير شؤون البيئة، ودعَّم إنفاذ القوانين التي تستهدف إزالة الأحراج بصفة غير قانونية والقنص غير المشروع وصيد الأنواع السمكية المهدّدة بالخطر بصورة غير مشروعة.

طاء- استخدام تكنولوجيا الفضاء في منظومة الأمم المتحدة

٣١- واصلت اللجنة نظرها في بند جدول الأعمال المعنون "استخدام تكنولوجيا الفضاء في منظومة الأمم المتحدة" وفقاً لقرار الجمعية العامة ٩٧/٦٥.

٣٢- وألقى كلمات في إطار هذا البند ممثّلو ألمانيا وسويسرا وشيلي. كما أدلى ممثّلو دول أعضاء أخرى بكلمات متصلة بهذا البند أثناء التبادل العام للآراء.

٣٣- وألقت مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي كلمة نيابة عن مفوّضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تولّت رئاسة الاجتماع المشترك بين وكالات الأمم المتحدة بشأن أنشطة الفضاء الخارجي في دورته الحادية والثلاثين، التي عُقدت في جنيف من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١١، فأطلعت اللجنة على نتائج ذلك الاجتماع.

٣٤- وعُرض على اللجنة تقريرُ الاجتماع المشترك بين الوكالات بشأن أنشطة الفضاء الخارجي عن أعمال دورته الحادية والثلاثين (A/AC.105/992)، و استذكرت أنَّ الاجتماع سيُناقش في دورته الثانية والثلاثين، عام ٢٠١٢، تقريرا مقدّما من الأمين العام عن تنسيق الأنشطة ذات الصلة بالفضاء ضمن منظومة الأمم المتحدة: التوجُّهات والنتائج المرتقبة بشأن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٣٥- وأحاطت اللجنة علماً مع التقدير بالتقرير الخاص للاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بأنشطة الفضاء الخارجي بشأن استخدام تكنولوجيا الفضاء داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل التصدّي للمسائل المتعلّقة بتغيُّر المناخ (A/AC.105/991)، الذي أُعدَّ تحت إشراف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومكتب شؤون الفضاء الخارجي ويتضمّن مساهمات من هيئات تابعة للأمم المتحدة.

٣٦- وأُبدي رأي مفاده أنَّ التقرير الخاص كان يمكن أن يستفيد من إبراز توسيع نطاق استخدام السواتل في جهود الإنذار المبكر؛ وتوسيع نطاق المعلومات عن دور عدّة هيئات تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والتوسُّع في استخدام تكنولوجيا الفضاء، ليس لرصد تغيُّر المناخ وتأثيره فحسب، بل أيضا لتعزيز ومعالجة آثار تدابير التخفيف والتكيُّف.

٣٧- ولاحظت اللجنة أنَّ دورة مشتركة بين الاجتماع المشترك بين الوكالات وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالمعلومات الجغرافية، قد عقدت في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١ وأسفرت عن إنشاء فرقة عمل خاصة تهدف إلى توفير مساهمة جوهرية في مؤتمر الأمم

المتحدة للتنمية المستدامة، المُقرّر عقده في ريو دي جانيرو، البرازيل، عام ٢٠١٢، وتجسيد آراء مجموعة واسعة من هيئات الأمم المتحدة بشأن الدور المتزايد الذي يؤدّيه استخدام البيانات المكانية المستمدَّة من الفضاء في تحقيق التنمية المستدامة.

٣٨- ولاحظت اللجنة أنَّ الجلسة غير الرسمية الثامنة المفتوحة للدول الأعضاء في اللجنة والجهات التي لها صفة مراقب لديها والتي تناولت موضوع "الفضاء وتغيُّر المناخ" قد عقدت مباشرة بعد الدورة الحادية والثلاثين للاجتماع المشترك بين الوكالات، في ١٨ آذار/مارس ٢٠١١. واتفقت اللجنة على أنَّ هذه الجلسات غير الرسمية المفتوحة قد أتاحت الفرصة لزيادة الوعي وتبادل الآراء حول المواضيع ذات الصلة باستخدام تكنولوجيا الفضاء في منظومة الأمم المتحدة، وشجّعت الدول الأعضاء على المشاركة بمزيد من النشاط في هذه الجلسات غير الرسمية.

٣٩- ولاحظت اللجنة أنَّ مكتب شؤون الفضاء الخارجي، باعتباره أمانة الاجتماع المشترك بين الوكالات، يُنسِّق مع برنامج الأغذية العالمي لاستضافة دورة الاجتماع المشترك بين الوكالات الثانية والثلاثين، المقرّر عقدها في روما، عام ٢٠١٢.

٤٠- ولاحظت اللجنة بارتياح أنَّ الأمانة تواصل تعهّد موقع شبكي خاص بتنسيق أنشطة الفضاء الخارجي داخل منظومة الأمم المتحدة (www.uncosa.unvienna.org). وتتاح في هذا الموقع الشبكي العروض الإيضاحية التي قُدِّمت في الدورة الحادية والثلاثين للاجتماع المشترك بين الوكالات وفي الجلسة المفتوحة غير الرسمية اللاحقة لتلك الدورة، إضافةً إلى معلومات أخرى عن الأنشطة الراهنة ذات الصلة بالفضاء التي تنفِّذها هيئات الأمم المتحدة.